

تزوير التاريخ

(*)

د. قاسم عبده قاسم

هل يمكن تزوير التاريخ؟

هذا السؤال بحد ذاته يثير العديد من الأسئلة حول المقصود بـ «التاريخ» هنا. ذلك أن كلمة «التاريخ» لا تحمل معنى اصطلاحيا محددا يتفق عليه المتخصصون وعامة المثقفين، كما أنها لا تحمل معنى لغويا واحدا يمكن أن ينصرف إليه الذهن عند سماعها. فعلى مستوى اللغة قد تعني كلمة «التاريخ» التعريف بالوقت، مثل تاريخ الميلاد، أو تاريخ التخرج أو ما شابه ذلك من المعاني.

وقد تعني عملية مرور الزمن وما حفل به من أحداث. وقد تعني أيضا لحظة فارقة في الزمن بسبب أهميتها، وهو ما يسرف السياسيون كثيرا في استخداماتها عندما يصفون حدثا سياسيا ما، أو حربا، أو حتى خطابا لأحدهم بأنه «حدث تاريخي» أو «معركة تاريخية» أو خطاب تاريخي^(١). ومن ناحية أخرى، لا يتفق المؤرخون على تحديد واحد لمصطلح التاريخ، إذ إن مجال الدراسة التاريخية بات معقدا ومركبا بدرجة تكاد تستعصي معها محاولة الوصول إلى مصطلح يحظى بالموافقة الجماعية، فهناك من يرى أن التاريخ سجل للماضي، ولكن دراسة التاريخ ليست هي دراسة الماضي برمته. وإنما تنصب على دراسة مسيرة الإنسان في هذا الماضي. ويعني هذا اعتبار «التاريخ» سجلا للماضي من حيث ارتباطه بالإنسان^(٢).

وإذا نظرنا إلى محاولات تعريف كلمة «التاريخ»، التي ساقها المؤرخون وفلاسفة التاريخ في كل الأزمنة وفي جميع الثقافات، وجدنا اتفاقا على أن تطور مسيرة البشر في الماضي هو موضوع التاريخ. ولكن هذا الاتفاق ذاته يخلق مشكلات أخرى، إذ إن هناك ثلاثة مستويات (*) أستاذ تاريخ العصور الوسطى - جامعة الزقازيق - مصر.

تزوير التاريخ

لمعنى مصطلح التاريخ (بصرف النظر عن المستوى اللغوي الذي أشرنا إليه)، وهذه المستويات يمكن تلخيصها على النحو التالي^(٣):

١ - يغلب على استخدام هذا المصطلح معنى الدلالة على مجمل النشاط الإنساني في الماضي برمته، وهذا المستوى لا يدل إلا على عملية التتابع الزمني لوجود الإنسان على سطح هذا الكوكب ونشاطه وأحواله في أثناء ذلك. وهنا يصير كل فعل إنساني تاريخيا بالضرورة. ويعني هذا المستوى أن «التاريخ» يشبه نهرا يتدفق من المنبع إلى المصب حاملا كل التفاصيل. ومن المؤكد أن التاريخ، عند هذا المستوى من المعنى الاصطلاحي، لا يمكن تزويره بأي حال من الأحوال. ذلك أن الأحداث، كبيرها وصغيرها، قد وقعت بالفعل وصارت تاريخا في ذمة الماضي، بحيث لا يمكن استعادتها والعبث بها .

٢ - أما الاستخدام الثاني لمصطلح «التاريخ»، وهو أكثر شيوعا من الاستخدام الأول، فهو ذلك الذي ينظر إلى «التاريخ» باعتباره سجلا للحوادث في تتابعها الزمني، وليس باعتبار أنه الحوادث نفسها، كما هي الحال في الاستخدام الأول، وهذا المستوى الثاني ينطوي في الواقع على مستويين فرعيين:

أ - التاريخ من حيث هدفه: محاولة معرفة كل ما فعله الإنسان في الماضي، وكل الأفكار التي أنتجها العقل الإنساني حول نشاطه: تبريرا أو تفسيرا، ورصدا أو دراسة. وهنا أيضا لا يمكن أن تصل يد المزورين، فالرغبة في المعرفة تتناقض تناقضا واضحا وموضوعيا مع الدوافع إلى التزوير.

ب - التاريخ من حيث موضوعه، يمكن اعتباره سجلا للأحداث التي وقعت داخل إطار الوعي الإنساني منذ بداية الوجود الإنساني. واكتسبت بعدا حضاريا بسبب صيغتها الجماعية. وفي هذا الصدد أيضا يبقى التزوير بعيدا عن سجل الحوادث التاريخية .

٣ - وهناك استخدام ثالث لمصطلح «التاريخ» باعتباره علما، ونظاما دراسيا وتعليميا. وهنا يصبح «التاريخ» مصطلحا دالا على حرفة المؤرخ، أي محاولة وصف الماضي وتفسيره من خلال قراءة الأحداث التاريخية، وإعادة قراءتها مرات ومرات لخدمة الحاضر واستشراف المستقبل.

هنا يكمن ما يسميه البعض «تزوير» التاريخ. ومن المهم أن نلاحظ هنا أن «التزوير» لا يكون «تزويرا» للأحداث، وإنما هو قراءة «منحازة» لهذه الأحداث تركز على بعضها وتهمل شأن البعض الآخر. ذلك أن الحوادث التاريخية تقع مرة واحدة، ولكن تتم قراءتها عدة مرات في ما يسميه البعض كتابة «التاريخ» والواقع أنها قراءة وليست كتابة. فإذا كان المقصود تسجيل أحداث التاريخ، فإن ذلك أيضا يحدث مرة واحدة عندما يقع الحدث، أو تحدث الظاهرة التاريخية وتسجل من خلال روايات معاصرة وشهود العيان، أو من الوثائق العامة والخاصة، أو بالاستعانة بالآثار... وما إلى ذلك من المصادر التاريخية. ولكن محاولة استرداد الحدث من

ذمة الماضي تتم من خلال قراءة هذه المصادر، وهو ما يعني في التحليل الأخير إعادة قراءة التاريخ لا كتابته. فالكتابة التاريخية ليست عملية إنشائية إبداعية، وإنما هي في الواقع «قراءة» تتم مرة بعد المرة لتلبية لاحتياجات الحاضر. وفي هذه «القراءة» قد يحدث ما يسميه البعض «تزوير» التاريخ.

بيد أنه من المهم أن نشير إلى أن هذه القراءة المنحازة للتاريخ، لا يمكن اعتبارها من أنماط الدراسة التاريخية؛ فالدراسة بطبيعتها بحث عن الحقيقة، والبحث عن الحقيقة يعني البعد عن الانحياز والهوى. ومن ثم فإن جميع عمليات «التزوير» التي عرفها التاريخ كانت ذات أغراض سياسية منحازة. وإذا كانت القراءة الصهيونية المنحازة للتاريخ هي آخر النماذج الواضحة في هذا المجال⁽⁴⁾، فإنها لم تكن أولى المحاولات لتزوير التاريخ.

لقد كانت القراءة الصهيونية المنحازة إلى التاريخ ذات غرض سياسي منذ بدايتها وطوال عمر الحركة الصهيونية من ناحية، كما كانت تهدف إلى تبرير قيامها على أرض شعب آخر هو الشعب الفلسطيني من ناحية أخرى. إذ إن الحركة الصهيونية ارتبطت منذ بدايتها بالعمل الدعائي، لأن وصية هرتزل - نبي الصهيونية - التي بلورها في إحدى خطبه الباكورة أمام أتباعه من الصهاينة: «... علينا أن نخلق أكبر قسط من الضوضاء حول المشكلة اليهودية...»⁽⁵⁾ وأوصى بأن يتم ذلك من خلال الأدب والفن والتاريخ، لأن الفن يتسرب إلى الوجدان، والتاريخ يحمل مصداقية ذاتية داخله. وهنا تكمن خطورة تزوير التاريخ، من خلال اختلاق الأساطير حول إسرائيل القديمة، وحول فلسطين الحديثة⁽⁶⁾. إن هذا النموذج الواضح في تزوير التاريخ، من خلال القراءة المنحازة لأحداثه، خدمة لأغراض السياسة الصهيونية، يكشف من ناحية عن أنه لا يمكن أن يدخل في نطاق الدراسة التاريخية، وإنما ينضوي تحت لافتة الدعاية السياسية، ومن ناحية أخرى تكشف الدراسات والبحوث التاريخية الحقيقية عن مدى تهافتها، وسهولة كشفه وتفنيد دعاواه.

بيد أن النموذج الصهيوني ليس هو النموذج الوحيد، كما ذكرنا من قبل، وإنما كانت هناك سوابق تاريخية كثيرة في استخدام التاريخ، بقصد الدعاية السياسية. فقد روج المستعمرون الأوروبيون في القرنين التاسع عشر والعشرين قراءات منحازة وأساطير عن تاريخ الشعوب التي احتلوا أراضيها في آسيا وأفريقيا⁽⁷⁾، وقد أدى هذا إلى إعادة النظر في تاريخ الاستعمار الأوروبي، أو ما يسمى «التاريخ الإمبراطوري» Imperial History، الذي بدأ يتخذ شكل فرع مستقل من فروع الدراسات التاريخية في أوروبا وفي أمريكا الشمالية على السواء. وهو الأمر الذي يؤكد، مرة ثانية، أن القراءة المنحازة للتاريخ لا تصمد بأي حال من الأحوال أمام الدراسة التاريخية الحقيقية من ناحية، كما أن الاستخدام السياسي للقراءة المنحازة يدخل في نطاق الدعاية والتبرير الإعلامي من ناحية أخرى.

تزوير التاريخ

وقد أشاع المستشرقون والمؤرخون الغربيون، بشكل عام، بعض الشائعات التاريخية في قراءتهم لتاريخ العلاقة بين العالم الإسلامي وأوروبا الغربية، تحت وطأة حركة الفتوح الإسلامية، ثم تاريخ الحروب الصليبية، فالصراع بين الدولة العثمانية وأوروبا وانتهاء بحركة الاستعمار الأوروبي. وفي تلك الفترات تراوحت حدة القراءة المنحازة بين فترة وأخرى، فقد شهدت الفترة من القرن السابع الميلادي (حركة الفتوح الإسلامية) حتى القرن الثالث عشر الميلادي (نهاية الوجود الصليبي على الأرض العربية) قدرا هائلا من الانحياز والتشويه ضد المسلمين عامة. وتحمل كتابات تلك الفترة، التي اتسمت بالدعاية النزقة الخرقاء ضد الإسلام والمسلمين، كل خصائص «التزوير» المتعمد للحقائق التاريخية، بحيث يستبعد المؤرخون الحديثون في أوروبا وأمريكا الآن، باعتبارها غير تاريخية. أما الفترة منذ القرن الرابع عشر (بداية النهضة الأوروبية) وحتى القرن التاسع عشر (حركة الاستعمار الأوروبي) فقد شهدت محاولات جادة لفهم التاريخ الحقيقي والدراسة الواعية لتاريخ المسلمين بعد أن طوّر الأوروبيون منهج البحث التاريخي وأساليب البحث وطرقه. وقد تمثلت النتيجة في تحقيق عدد كبير من المصادر التاريخية العربية، وصدور عدد كبير من الكتب المهمة عن تاريخ المسلمين وحضارتهم وثقافتهم. وإذا كانت هناك بعض الجوانب التي لم تزل استحسان العرب والمسلمين في بعض هذه الدراسات أو كلها، فإن ذلك لم يكن ناتجا عن انحيازها أو «تزويرها» للحقائق، وإنما لأنها كانت - بالضرورة - تحمل وجهة نظر مؤرخين وباحثين ينتمون إلى ثقافة أخرى.

ومنذ القرن التاسع عشر تصاعدت نفمة الموضوعية في الدراسات التاريخية الغربية بشكل عام، بل إننا يمكن أن نقول، بلا حرج، إن الدراسات التاريخية الحديثة تدين بوجودها ذاته للمؤرخين الغربيين ونظرياتهم ومحاولاتهم لفلسفة التاريخ. وقد أدى هذا إلى موقف بات معه من العسير الترويج لقراءات منحازة للتاريخ، أو «تزوير» التاريخ على حد تعبير البعض. ومن ناحية أخرى، فإن التطور المعرفي المذهل الذي وفرتة الوسائط الإلكترونية، وأهمها شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، جعل مسألة تزوير التاريخ مسألة تنتمي إلى الماضي، فقد صار من السهل تماما الحصول على كم من المعلومات والدراسات حول أي موضوع أكبر مما حققه البحث والدراسة التاريخية على مدى الوجود الإنساني ذاته على كوكب الأرض.

بيد أن هذه ليست كل القصة...

وإذا كنا قد حاولنا في الصفحات السابقة أن نثبت أنه من الصعب تزوير «الرواية التاريخية»، أو «القصة التاريخية» أو «السرد التاريخي» ذاته من خلال القراءة المنحازة التي لا تلبث أن تتهاوى أمام الدراسة الجادة، فإن أمامنا عدة مشكلات تتعلق بتزوير التاريخ من خلال الوثائق، ومن خلال الآثار، ومن خلال الأساطير.

وإذا أخذنا في اعتبارنا أن الغالبية العظمى من المؤرخين لا تزال تحترم «الوثيقة» بشكل يكاد يقترب من التقديس، فإن «تزوير» الوثائق يعني تزوير «لب التاريخ» عند هؤلاء المؤرخين. ولأن بعض المؤرخين، من أتباع مدرسة فون رانكه، لا يزالون على الظن بأن الوثائق سوف تساعدهم على إعادة بناء الماضي، «كما حدث بالضبط» فإن مسألة تزوير الوثائق تصبح أشد خطورة على البحث التاريخي الجاد. بيد أننا يجب أن نفرق بين نوعين أساسيين من الوثائق: الوثائق العامة، والوثائق الخاصة.

ويفرق المتخصصون في علم الوثائق بين نوعين من الوثائق العامة هما: الوثيقة القانونية، «... ويقصد بها كل نص مكتوب أو مدون، يشتمل على تصرف قانوني أو واقعة قانونية ثم تدوينه لحفظ حق من الحقوق، أو لإثبات حالة من الحالات...». والمقصود بالتصرف القانوني «... الفعل الإرادي الذي تترتب عليه آثار قانونية...»^(٨). والوثائق القانونية نوعان: عامة وخاصة. والوثائق العامة هي التي تصدر عن جهات الدولة المختلفة، أو تكون إحدى هذه الجهات طرفاً فيها، وتتعلق موضوعاتها بأحكام القانون العام. أما الوثائق الخاصة، فهي التي يكون التصرف فيها بأحكام القانون الخاص، وغالباً ما تكون بين أشخاص طبيعيين أو شخصيات اعتبارية خاصة^(٩).

أما النوع الثاني فهو «الوثيقة الإدارية» التي يقصد بها المكاتبات، والأوامر والتقارير الناتجة عن العمل اليومي لمؤسسات المجتمع، سواء كانت مؤسسات حكومية أو أهلية. «... وبهذا المعنى تعد الوثائق الدبلوماسية مصدراً مهماً من مصادر التاريخ، حيث تشكل جزءاً من المصادر غير المقصودة للتاريخ، وهي تلك المصادر التي يقصد منشؤها أن تكون شواهد تاريخية، ولكنها مع ذلك قد تكون ذات قيمة أكبر من قيمة المصادر المقصودة»^(١٠).

وهناك خطر شديد في الاعتماد على الوثائق وحدها، باعتبارها التاريخ الحقيقي. ذلك أن الوثيقة العامة، عادة، تستهدف تصوير حالة مثلى لا تكون مطابقة للواقع التاريخي في أغلب الأحيان، وربما تكون مناقضة له في بعض الأحيان. فالقوانين الصادرة عن الدولة، مثلاً، تنص على ما ينبغي أن تكون عليه الأمور في جانب ما، ولكن الحياة في المجتمع تختلف بدرجة أو أخرى عن الصورة التي ترسمها نصوص القانون. كما أن الأوامر الصادرة عن الحكومة بمنع ممارسات بعينها تعني، بالمفارقة، أن هذه الممارسات تحدث بالفعل وإلا لما كانت هناك حاجة إلى إصدار أوامر بمنعها^(١١). والوثائق العامة بصفة أساسية ينبغي تناولها بحذر لهذا السبب من ناحية، ولأنها قد تتعرض للتزوير من ناحية أخرى.

وهناك أمثلة تاريخية شهيرة على تزوير الوثائق العامة، لعل من أبرزها تلك الوثيقة التي عرفت باسم «هبة قنسطنطين»، فقد تمت فكرة صياغة السلطة البابوية الكاثوليكية على أوروبا الغربية في أشهر وثائق العصور الوسطى في «هبة قنسطنطين»

تزوير التاريخ

Donatus Constantini، التي كانت أشهر عملية تزوير في التاريخ. وهناك قدر من الشك حول كتابة هذه الوثيقة بالشكل الذي وصلتنا به ^(١٢)، وربما يكون النص الموجود الآن قد نسخ عن نص أسبق كتب في منتصف القرن التاسع الميلادي، ولكن هناك دليلا قويا على أن الوثيقة المزورة الأولى، التي تماثل في جوهرها الوثيقة التي وصلتنا، قد كتبت في المقر البابوي في منتصف القرن الثامن الميلادي، وقدمها البابا شخصيا إلى الملك الفرنجي بيبن القصير، والد الإمبراطور الفرنجي الشهير شارلمان، في باريس سنة ٧٥٤م، وتقبلها الملك الفرنجي على أنها إقرار حقيقي بشرعية السلطة البابوية على الحكام العلمانيين.

فقد أحست البابوية بأنه يجب عليها التعبير عن أيديولوجيتها من خلال وثيقة مزيفة ترتبط بالإمبراطور قنسطنطين الكبير، وذلك بسبب المفاهيم القانونية التي كانت سائدة في العصور الوسطى الباكرة، فقد كان الناس يظنون أن القانون الجيد هو القانون القديم، لأن القانون كان مساويا للعرف والعادة. وكان لابد لكل من يزعم لنفسه حقا، أو مكانة، أو سلطة، أن يستند إلى بعض الأسس التاريخية، أو القواعد المترابطة بالعادات والتقاليد، التي يبني عليها مزاعمه، وإذا ما أخذنا في اعتبارنا أيضا ما كان الناس في مجتمع أمي جاهل في أغلبه يكونونه من الاحترام تجاه الوثائق المكتوبة، أصبح من السهل علينا فهم دوافع رجال الكنيسة الكاثوليكية في العصور الوسطى الباكرة إلى تزوير الوثائق من أجل إيجاد أساس قانوني لمزاعمهم وسلطاتهم. لقد زور رجال البابوية وثيقة «هبة قنسطنطين» ^(١٣) بالطريقة نفسها التي زورت بها أديرة كثيرة في أوروبا العصور الوسطى الباكرة الوثائق التي تضمن لها السيطرة على الأراضي والأقنان العاملين فيها، في ظل الإقطاع الذي كان نظاما سياسيا وقانونيا في أجزاء كبيرة من أوروبا العصور الوسطى ^(١٤).

هذه الأمثلة تدل على أن «تزوير» التاريخ ذاته غير ممكن، ولكن تزوير «الوثيقة التاريخية» وارد لخدمة أغراض آنية، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو غير ذلك. لم تكن بابوية العصور الوسطى في صراعها ضد الحكام العلمانيين - أو الرهبان في أديرة أوروبا في ذلك الزمن - هي الفئة الوحيدة التي لجأت إلى تزوير الوثائق التاريخية لتحقيق مصالح سياسية أو مالية أو فرض صياغة معينة للرأي العام، وإنما هناك أمثلة عديدة يمكن إيرادها.

إن تزوير الوثائق يؤدي بالضرورة إلى تزوير «السرد التاريخي». ولكن التاريخ الذي حدث مرة واحدة، وتمت قراءته بشكل منحاز (لمصلحة قوة سياسية مثل البابوية في العصور الوسطى، أو فئة إجتماعية مثل الرهبان الذين كانوا يشكلون الجناح الديني من الطبقة الأرستقراطية في العصور الوسطى أيضا، أو لمصلحة كيان دخيل مثل الكيان الصهيوني في أيامنا هذه)، يمكن أن تتم قراءته مرات أخرى عديدة، بحيث يتم تصحيح السرد التاريخي مرات ومرات. ومن هنا، فإن المؤرخ الفاهم ينبغي ألا يعتمد على الوثائق باعتبارها حاملة

التاريخ الحقيقي، وأنما عليه أن يفحص الوثائق في ضوء مصادره الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن الدراسات التاريخية الحديثة كشفت تزوير وثيقة «هبة قنسطنطين» وعشرات من الوثائق المزورة. وهنا لم يكن هدف هذه الوثائق المزورة «تزوير التاريخ» بقدر ما كان تحقيق مصالح بعينها، سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية.

والوثائق الخاصة، بدورها، يمكن أن تخضع للتزوير، ولكن تزويرها لا يكون تزويرا للسرد التاريخي، وقد لا يؤثر في الرواية التاريخية بأي حال من الأحوال. إذ إن الوثائق الخاصة تحمل تصرفات قانونية للأفراد الطبيعيين والشخصيات الاعتبارية في البيع والشراء، والزواج والطلاق والميراث والرهن، وإبراء الذمة، والتنازل... وما إلى ذلك. وعلى الرغم من أن التزوير يحدث كثيرا في مثل هذه الوثائق، فإن ضرره يظل محصورا داخل نطاق الفردي، ولا ينسحب إلى السرد التاريخي، بأي حال من الأحوال، لأن الوثيقة الخاصة وثيقة فردية في كل الأحوال، ويتضرر من تزويرها أحد أطرافها. ومن ناحية أخرى، فإن الوثيقة الخاصة المزورة يتم تزويرها تقليدا لوثيقة أصلية، ومن ثم فإن المؤرخ الذي يبحث في التاريخ الاجتماعي، مثلا، ويعتمد على الوثائق الخاصة بالزواج، أو الميراث، أو المعاملات بين الأفراد، لا يهتم سوى التعرف على القواعد الخاصة بمثل هذه الأمور، وهو ما سيجده في الوثيقة الأصلية، أو الوثيقة التي تقلدها، على السواء. ولدينا مجموعة من وثائق دير سانت كاترين ووثائق البطريركية العامة للأقباط الأرثوذكس، تقدم مثلا مدهشا على أهمية الوثائق الخاصة في دراسة الحياة الاجتماعية في بلد ما في عصر من العصور^(١٥).

وإذا كنا قد أطلنا الحديث، قليلا، عن تزوير الوثائق العامة وتأثير ذلك في السرد التاريخي، فإن «الحكايات» و«الشائعات» التاريخية الكاذبة قد تسببت في الكثير من اللبس والارتباك، بحيث ظن البعض أنها تزوير للتاريخ. إذ إن هناك حالات يتم فيها «اختلاق» نوع من «الحكاية» والترويج لها على أنها تاريخ حقيقي. وقد برعت الدعاية الصهيونية في هذا النمط. ولا يمكن أن نعتبر هذا «تزويرا للتاريخ» بأي حال، وإنما هو «اختلاق» أو «اصطناع» كامل. ويقوم من يعتمدون هذا النمط بكتابة حكاية ما على يد أحد الكتاب من دون سند تاريخي حقيقي، ثم تتوالى الحكاية في كتابات تالية تتم الإشارة إلى أول من كتبها باعتباره مرجعا، وفي خضم هذا السرد المتتالي، الذي يحيل بعضه إلى بعض، في ما يشبه التأكيد، تختفي حقيقة اختلاق الرواية. لقد كان «بن جوريون» يقول في هذا الصدد: «ليس مهما ما إذا كانت القصة تسجيلا لحدث وقع فعلا أم لا، ولكن المهم هو أن هذا ما يعتقد اليهود عن فترة المعبد الأول...»^(١٦). لقد كان ديفيد بن جوريون أهم زعماء الكيان الصهيوني في فلسطين، وعلى الرغم من أنه أنكر مركزية الدين، كقوة أصلية في القومية اليهودية الحديثة، فإنه كان يعتمد التلاعب بالحقيقة التاريخية لحساب تشكيل الأساطير، لكي تناسب الذرائع السياسية للمشروع الصهيوني. وقد

تزوير التاريخ

حاول أحد أتباعه الدفاع عنه، لكنه بدلا من ذلك أثبت التهمة، فقد قال هذا الرجل: «إن الأسطورة ليست أقل من التاريخ من حيث كونها حقيقة، ولكنها حقيقة إضافية، حقيقة مختلفة، حقيقة موجودة بإزاء الحقيقة، حقيقة إنسانية غير موضوعية، بيد أنها حقيقة تشق طريقها صوب الحقيقة التاريخية»^(١٧)!

هل هذا تزوير للتاريخ؟ إن الإجابة لا بد أن تكوني بالنفي لأن هذا «اختراع» تاريخ، «اختلاق» تاريخ، ولا علاقة له بالتاريخ، على الرغم من هذا اللغو الفارغ الذي يحاول أن يضع الأسطورة مقام التاريخ!

من هذا المنطلق يمكن القول إن اختلاق التاريخ، سواء كان اختلاقا كاملا - مثلما هي الحال في الدعاية الصهيونية - أو اختلاقا جزئيا بالحذف والإضافة - مثلما يحدث في عمليات التلقين الأيديولوجي لتلاميذ المدارس في الدول الاستبدادية التي يحكمها طاغية، أو مثلما هي الحال في القراءات الأيديولوجية الفاشية، والشيوعية، والرأسمالية - نقول إن اختلاق التاريخ يسبب الارتباك لدى بعض الناس بحيث يظنون أنه «تزوير» للتاريخ.

وربما يكون مناسبا أن نكرر القول بأن «التزوير» يقع في ما يمكن تزويره، أي الوثائق وغيرها من مصادر الدراسة التاريخية، ولكنه لا يمكن أن يقع أبدا في التاريخ بمعناه الجوهري، أي الأحداث والوقائع والشخصيات والظواهر التي احتلت محطاتها التاريخية في الزمان. ولا يمكن - بالتالي - استردادها والعبث فيها. فما حدث في التاريخ حدث وانتهى وصار في ذمة الماضي، وكل الدراسات تحاول استرداد «صورة» ما حدث، وليس ما حدث بالفعل. إذ إن اللحظة الزمنية التي تنقضي لا يمكن أن تعود، وتبقى في محطاتها الزمنية بكل ما جرى فيها من أحداث تاريخية. ولكن «اختلاق» التاريخ أمر آخر مختلف - إذ يتم هنا «اختراع» أحداث ووقائع، وربما شخصيات، لم يكن لها وجود فعلى أبدا.

هذا «الاختلاق» أحد روافد الأيديولوجية التي تروج لقوة ما، أو حركة ما، أو فكر ما. وقد استخدمت كل من الحركة الصهيونية، والحركة الشيوعية هذا الاختلاق في بناء أيديولوجيتها، كما استخدمته الفاشية والنازية قبل الحرب العالمية الثانية، ولكن الرأسمالية العالمية استخدمته - ولا تزال تستخدمه - بقدر من الوحشية يفوق كل ما سبق، للترويج لأهدافها في السيطرة على العالم. بدعوى العولمة وإعادة بناء النظام العالمي... وما إلى ذلك. وربما كان ذلك السبب الرئيسي في الطرح الأيديولوجي للظواهر والأحداث التاريخية، الذي كان بمنزلة النغمة الدالة في تسعينيات القرن العشرين. وهو طرح يقترب بدرجة خطيرة من اختلاق التاريخ الذي يظنه البعض تزويرا للتاريخ. وكان أول ما لفت النظر في هذا السياق ما كتبه الأمريكي «فوكو ياما» عن «نهاية التاريخ»، وهو رد فعل واضح إزاء انهيار الاتحاد السوفياتي بعقيدته الماركسية. وعلى الرغم من أن ما كتبه «فوكوياما» أحدث ضجة إعلامية وإعلامية

صاخبة، فإنني أعتقد أن تأثيره في الفكر التاريخي محدود ومؤقت^(١٨)، ولا يعدو أن يكون نوعاً من «الابتهاج السياسي» لسقوط العدو، أكثر منه تحليلاً تاريخياً لحقائق الظروف التاريخية الموضوعية التي أدت إلى هذا الانتصار للرأسمالية والمعسكر الغربي، وهو انتصار ربما يكون مؤقتاً على أي حال. فقد كان «فرنسيس فوكوياما» Francis Fukoyama النائب الأسبق لمدير مجموعة تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الأمريكية، وعمل مستشاراً لإحدى المؤسسات في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية. وهو ما يعني بالضرورة انحياز قراءته للتاريخ من ناحية، وتوظيف هذه القراءة في خدمة السياسة الأمريكية من ناحية أخرى.

طرح فوكوياما أفكاره للمرة الأولى في مقال بعنوان «هل هي نهاية التاريخ؟»، نشره سنة ١٩٨٩م بمجلة The National Interest، ذهب فيه إلى أن السنوات القليلة السابقة شهدت «إجماعاً» حول شرعية الديمقراطية الليبرالية (أي الأمريكية) نظاماً للحكم، بعد أن لحقت الهزيمة بالأيديولوجيات المنافسة، مثل الملكية الوراثية، والفاشية، والشيوعية. وكان من رأيه أن الديمقراطية الليبرالية ربما تكون بمنزلة «نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي للإنسانية»، وقد تكون «الصورة النهائية لنظام الحكم عند البشر»، ومن ثم فهي تشكل «نهاية التاريخ». هذه القراءة المنحازة، وحالة «اختلاق» مجرى مختلف للأحداث التاريخية، أثارت عاصفة من الانتقادات (ليس هذا مكانها). وردّ «فوكوياما» بكتاب أصدره سنة ١٩٩٢م^(١٩)، قال إن هدفه هو الإجابة عن سؤال قديم للغاية عما إذا كان من المقبول الكلام عن أن تاريخ البشرية يتجه صوب الديمقراطية الليبرالية. وفي رأي فوكوياما أن الإجابة يجب أن تكون «نعم» لسببين مستقلين أحدهما عن الآخر: أولهما يتصل بالاقتصاد، على حين يتصل الثاني بما أسماه «الصراع من أجل نيل الاحترام والتقدير»، ويؤكد أن هذين السببين كانا من أهم أسباب سقوط النظم المنافسة للديموقراطية الليبرالية، وإقامة هذه الديمقراطية الليبرالية في العالم الرأسمالي باعتبارها نهاية التاريخ^(٢٠). وبعد ذلك يحاول فوكوياما الإجابة عن السؤال المتعلق بمستقبل الإنسانية، وهل ستخلف الديمقراطية الليبرالية مجتمعاً مستقراً للإنسان، بحيث يكون في ذلك المجتمع خاتم البشر؟

وهو يطرح في سياق الإجابة عن السؤال، عدة أسئلة أخرى عما إذا كانت الديمقراطية الليبرالية (الرأسمالية) آمنة من خطر أعدائها في الخارج، وعن إمكان استمرار المجتمعات الرأسمالية على حالها إلى الأبد، على الرغم من تناقضاتها الداخلية. يجيب فوكوياما في النهاية، بأن الديمقراطية الليبرالية قادرة على تخطي هذه الصعاب ولن تنهار.

وفي رأي أن ما كتبه فوكوياما نموذج واضح من نماذج القراءة المنحازة للتاريخ، بدرجة تخلط بين مسار التاريخ الحقيقي، واختلاق مسار آخر ترويجاً لفكر سياسي وخدمة لأغراض سياسية آنية، شأنه شأن الاختلاق الصهيوني للتاريخ. وإذا كانت القراءة المنحازة و«الاختلاق»

تزوير التاريخ

و«اختراع» التاريخ لا تُعد من قبيل «تزوير التاريخ»، فإنها في رأيي أخطر كثيرا لأنها «تخلق» تاريخا موازيا للتاريخ الحقيقي، و«تصطنع» أساطير جديدة. وإذا كانت الصهيونية قد اعتمدت على الأساطير التي تتعلق بالماضي، كما أوضح بن جوريون ومساعدوه، فإن «فوكوياما» قد ابتكر أساطير للحاضر (وللمستقبل أيضا)، لكي يروج لما سُمّي «النظام العالمي الجديد». وعلى أي حال، فإن الأحداث التاريخية الجارية أثبتت الفشل الصارخ لآراء فوكوياما من ناحية، كما أثبتت أن «تزوير التاريخ» أمر مستحيل من ناحية أخرى.

بيد أن محاولة «فوكوياما» لم تكن القراءة الأيديولوجية الوحيدة للتاريخ المعاصر، إذ إن الأحزاب السياسية، والقوى الحاكمة هنا وهناك في شتى أنحاء العالم، تقوم بهذا النوع من القراءة المنحازة ومحاولات اختلاق تاريخ مواز للتاريخ الحقيقي. بل إن طريقة تدريس التاريخ لتلاميذ المدارس، على طريقة التلقين السياسي، تُعد نوعا فجا من أنواع القراءة المنحازة للتاريخ (هي مسألة تحتاج إلى دراسة خاصة على أي حال).

ولكن أخطر قراءة أيديولوجية منحازة للتاريخ عامة تتم الآن في أوساط عديدة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، تقوم على فكرة «صدام الحضارات». ففي فترة ما بعد الحرب الباردة حذر كثير ممن يبحثون عن شياطين جديدة، بدلا من الشيطان السوفييتي السريع، من التهديد الإسلامي للحضارة الغربية، أو من صدام يوشك أن يقع بين الحضارات. وفي أوروبا وفي أمريكا تعالت أصوات تنذر بالخطر الماحق «المسلمون قادمون... المسلمون قادمون»^(٢١)، وهو أمر يتعلق بما تروج له قطاعات بارزة في الغرب على أنه صدام بين الإسلام والغرب^(٢٢)، كما أشار المفكر الراحل إدوارد سعيد. ولسنا بصدد مناقشة هذا الموضوع إلا من زاوية القراءة الأيديولوجية المنحازة للتاريخ، خدمة لأغراض السياسة الحالية. ففي هذه القراءة المنحازة تحدث كثير من الساسة والباحثين، ونشرت صحف دولية محترمة سلسلة من المقالات، وزادت الأمور كثافة في فترة إدارة جورج دبليو بوش (الأولى والثانية) عن خطر الإسلام «وغالبا ما كان من الصعب أن تعرف أين تنتهي الحقيقة، وأين تبدأ صناعة الخرافة...»، على حد تعبير جون أسبوزيتو^(٢٣).

كان برنارد لويس هو الذي قدّم الصورة الصادمة عن الإسلام والمسلمين في كتابه «الأصول الإسلامية»، الذي كان في أصله محاضرة أُلقيت سنة ١٩٩٠، ثم نشرت في صورة منقحة تحت عنوان «جذور الهياج الإسلامي»^(٢٤)، وفيه يقول برنارد لويس: «إن الصراع بين الإسلام والغرب استمر حتى الآن على مدى أربعة عشر قرنا من الزمان، وقد تكوّن من سلسلة طويلة من الهجمات والهجمات المضادة، الجهاد والحملات الصليبية، الغزو والاسترداد. وتسيطر على معظم العالم المسلم اليوم حالة استياء عارمة - وعنيفة - ضد الغرب، وفجأة صارت أمريكا العدو الأكبر، تجسيدا للشر، والخصم الشيطاني لكل ما هو خير، ولاسيما الإسلام والمسلمين، لماذا؟»^(٢٥).

هنا يتم تصوير الإسلام والمسلمين في صورة المحرضين على العنف طوال أربعة عشر قرناً من الزمان - فالإسلام عدواني!

هذه قراءة أيديولوجية منحازة للتاريخ، ليست ناجمة عن ندرة المعلومات أو نقص التمييز، وإنما هي نتاج دافع سياسي وقصد أيديولوجي من جانب برنارد لويس وأمثاله. وهذا لا يمكن أن يكون «تزويراً» للتاريخ، بقدر ما هو «اختلاق» لتاريخ لم يوجد قط». إذ إن تاريخ العلاقة بين المسلمين والغرب، لم يكن أبداً، مكوناً... من سلسلة طويلة من الهجمات والهجمات المضادة، الجهاد والحملات الصليبية، الغزو والاسترداد...»، كما يزعم برنارد لويس. نعم احتوى التاريخ على هذه الأمور، ولكن لم يتكون منها وحدها، فقد كان هناك التبادل التجاري، والتفاعل الثقافي والاعتماد المتبادل أيضاً. ولكنها القراءة الأيديولوجية المنحازة التي تروج لفكرة «صدام الحضارات».

والحقيقة أن التحول الذي حدث في مواقف المسلمين تجاه الغرب، نتيجة الظروف التاريخية الموضوعية وممارسات قوى الاستعمار والرأسمالية الغربية، من الإعجاب والانبهار والتقليد إلى العداوة والرفض، غالباً ما يتم اختزاله إلى مجرد «صدام» بين حضارتين منفصلتين متميزتين، تكاد كل منهما ترفض الأخرى^(٢٦). هنا تختلق القراءة المنحازة للتاريخ تقسيماً ثنائياً نمطياً لا يمكن أن ينطبق على الواقع التاريخي في الماضي، أو على الواقع الموضوعي المعيش في عصرنا الحالي.

ولكن ما كتبه لويس كان ضد المسلمين لأسباب سياسية واضحة، والأشد خطورة منه في تكريس نموذج وهمي عن صدام الحضارات ما كتبه صامويل هنتجتون تحت العنوان المستفز: «صدام الحضارات»^(٢٧)، ففي أعقاب نهاية الحرب الباردة أعلن أن «... الصدام بين الحضارات هو الذي سوف يحكم الشؤون السياسية العالمية. وستكون الخطوط الفارقة بين الحضارات هي خطوط القتال في المستقبل... وستكون الحرب العالمية القادمة، إذا ما نشبت، حرباً بين الحضارات»^(٢٨). ويرى أن الحضارات، باعتبارها مصادر دائمة للهوية، ستلعب الدور الرئيسي في عالم تسود فيه ظاهرة «العودة إلى الجذور» أكثر من ذي قبل. ويلاحظ هنتجتون أن هذا كله يحدث في وقت يجيء فيه التحول من عصر ساد فيه الغرب إلى مرحلة تبرز فيها الحضارات غير الغربية لتلعب أدواراً عالمية مهمة «... إن الحضارات غير الغربية لم تعد موضوعات للتاريخ يستهدفها الاستعمار الغربي، ولكنها تشارك الغرب في تحريك التاريخ وتشكيله...»^(٢٩).

ويرى جون أسبوزيتو^(٣٠) أن صامويل هنتجتون يأخذ بمفهوم متحجر عفى عليه الزمن للحضارة، كما يساوي، دون تمحيص، بين الأصوات المعادية للغرب... «ولسنا هنا بصدد مناقشة هذه المسألة، ولكننا نقدم قراءة أخرى منحازة للتاريخ لخدمة أغراض سياسية آنية.

تزوير التاريخ

فقد أغفل هنتجتون القراءة الصحيحة للتاريخ»، واختلق «سياقا موازيا بحيث يمكنه القول إن بؤرة الصراع في المستقبل القريب»... ستكون بين الغرب ومختلف الدول الإسلامية - الكونفوشيوسية... «انطلاقا من قوله بأن هناك ارتباطا إسلاميا - كونفوشيوسيا قد ظهر يتحدى المصالح، والقيم والقوة الغربية»^(٢١). وخطورة هذه الرؤية تتمثل في أنها قد تؤدي إلى الانزلاق في المفهوم العنصري للتهديد الثقافي، الذي يزعم أن الكونفوشيوسية والإسلام يحملانه ضد الغرب. ومن ناحية أخرى، فإنه يصف الإسلام بأنه «العدو القديم» للغرب... فالصراع على امتداد خط الفصل بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية قد استمر على مدى ١٣٠٠ سنة «وقد وسَّع صامويل هنتجتون نطاق مقالته، وصحح بعض ما جاء بها في كتابه صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي»^(٢٢). وهنا نجد أن اهتمام هنتجتون بتاريخ الحضارات مشروط بمنظور يرى التاريخ وسيلة للتأكيد على مصطلحات الصراع والصدام، وليس بمنظور يسعى إلى فهم التاريخ وتفسيره.

وهذا الطرح الأيديولوجي المنحاز للتاريخ إنما هو جزء من محاولة لتبرير استخدام القوة من جانب أمريكا وأوروبا لتحقيق أهداف مطامع الاحتكارات الرأسمالية وفرضها على العالم. ومرة أخرى نتساءل، هل يعد هذا من قبيل «تزوير التاريخ»؟.

إن الإجابة، حتما، ستكون بالنفي. لأن خلط الخرافة بالحقيقة نوع من الكتابة الدعائية السياسية، فيه من «الاختلاق»، «واصطناع الأساطير»، والقراءة الانتقائية لأحداث التاريخ، ما يخرجها تماما عن نطاق «الدراسة التاريخية»، ومن ثم، لا يجوز هنا أيضا الحديث عن «تزوير التاريخ». والسبب في ذلك يرجع إلى أن هذا النوع من الكتابة الدعائية «التي ترتدي ثوب التاريخ لا تصمد أمام النقد، وينكشف زيفها المرة بعد المرة، أما الوثيقة المزورة فربما لا تتكشف على الإطلاق.

ومادمنّا قد تعرضنا لإمكان تزوير الوثيقة باعتبارها من مصادر الدراسة التاريخية، فإننا ننتقل إلى المصادر غير الأدبية، أو غير المكتوبة، من المصادر التاريخية. ومن أهم هذه المصادر الآثار على اختلاف أنماطها. وقد مضى زمن كانت المصادر التاريخية المكتوبة هي وحدها التي يعتمد عليها الباحثون في دراسة التاريخ، وربما يكون هذا السبب في استخدام البعض للمصطلح المضلل «ما قبل التاريخ Prehistory» (والذي يقصد به ما قبل التاريخ المكتوب). وقد صار علم دراسة الآثار الآن علما مستقلا، ولكن نتائجه واكتشافاته وسَّعت مصادر المعرفة التاريخية، ولاسيما في ظل التقدم التكنولوجي الهائل. وتظل الآثار، بشكل عام، من أصدق المصادر التاريخية وأكثرها استعصاء على التزوير». إذ لا يمكن نسبة أثر ما إلى غير عصره أو غير صاحبه، من دون أن ينكشف زيف هذه النسبة في ضوء المصادر التاريخية الأخرى. صحيح أن هناك محاولات كثيرة لتزوير الآثار على مرّ التاريخ (منذ محاولات تشويه آثار الملكة

حتشيبسوت المصرية القديمة، مروراً بمحاولة بعض الملوك والحكام نسبة آثار من سبقوهم إلى أنفسهم في العصور القديمة، ثم محاولات الصهيونية تزوير آثار الأفران التي كان الألمان يحرقون فيها ملابس الأسرى للتخلص من القمل، وتصويرها على أنها أفران لحرق اليهود! في العصر الحديث. ثم محاولة أنور السادات وضع صورته المنحوتة على النصب التذكاري للسد العالي، ولكن هذه المحاولات تتكشف بسهولة شديدة... فبعد عشرات السنين من الحفريات، واستخدام تفاصيل من الكتاب المقدس للبحث عن بقايا هذه المباني [الإسرائيلية القديمة] هناك اتفاق علمي يظهر ببطء، وعلى استحياء شديد بين علماء الآثار في إسرائيل الحديثة، على أن هذه المباني لم توجد قط أو أن هناك بقايا المباني ولكن لا يمكن إرجاعها إلى زمن سليمان^(٣٣)، على حد تعبير الكاتب اليهودي جون روز في حديثه عن محاولات علماء الآثار الإسرائيليين الدؤوب للعثور على أي آثار تؤكد وجود «إسرائيل القديمة». وإزاء هذا الموقف، واجه علم الآثار الإسرائيلي أزمة خانقة اضطرتته إلى «... التخلص من الفروق المهمة بين المواقع الكنعانية والمواقع الإسرائيلية. فعند نقطة ما من المحطات الزمنية، بعد الرواية الخيالية الواردة في الكتاب المقدس عن المملكة الوهمية المعروفة بمملكة داود وسليمان المتحدة، وربما بعد قرنين من الزمان، في ما بين سنة ٨٠٠ ق.م. وسنة ٧٠٠ ق.م. تقريبا، ظهرت هوية تاريخية تحمل اسم إسرائيل، على الرغم من أنها كانت في تجسدها الأول هوية وثنية متميزة، لها إله وثني هو «يهوه» وربة وثنية هي «عشيراه»^(٣٤). وفي رأي الأثري الإسرائيلي البروفيسور «رئيف هرتزوج»^(٣٥) أن أي محاولة للتساؤل عن إمكان الاعتماد على الأوصاف الواردة في الكتاب المقدس سوف تؤخذ على أنها محاولة لتقويض «حقنا التاريخي في الأرض»، وعلى أنها تحطيم لأسطورة الأمة التي تحدد مملكة إسرائيل القديمة. هذه العناصر الرمزية تشكل مكونا حاسما في بنية الهوية الإسرائيلية من الواضح أنها تمثل تهديدا لا يحتمل، ومن الأنسب أن نغمض عيوننا....».

هنا نحن أمام نموذج فج لمحاولة استغلال الآثار في تزوير التاريخ، وعندما انكشفت هذه المحاولة، لم يتردد أحد كبار الأثريين الإسرائيليين في المطالبة بأن «... نغمض عيوننا»، لأن الحفريات أثبتت أن كل الآثار التي اكتشفت كنعانية «وليست إسرائيلية، كما أن جهود الأثريين فشلت تماما في شرح أصول الكتاب المقدس»^(٣٦).

وعلى الرغم من أن هذا النموذج يؤكد صعوبة تزوير الآثار، فإن هناك خطرا آخر يمكن أن ينشأ من الاعتماد على الآثار دون دراستها بشكل نقدي، في ضوء المصادر التاريخية الأخرى. ففي كثير من الأحيان تعطي الآثار انطباعا زائفا عن التاريخ في فترة ما. وربما نجد في مثال الآثار الباقية من فترة عصر سلاطين المماليك خير شاهد على هذا. فالنظر إلى آثار العصر الباقية في رحاب القاهرة التاريخية يجد - بسهولة - أن معظمها من الآثار ذات الوظيفة

الدينية والعلمية والاجتماعية، فالمساجد الكبرى، والمدارس والأسبلة، والزوايا والخوانق (الخانقاوات) والبيمارستان المنصوري (المستشفى الذي بناه السلطان المنصور قلاوون) يمثل النسبة الغالبة بين آثار ذلك العصر. ولا يمكن بطبيعة الحال، أن نغض الطرف عن الآثار التي تخلفت عن المباني العسكرية، والتجارية (مثل الوكالات والخانات والقياسر)، بيد أنه في الوقت الذي تعبّر الآثار الباقية للمباني ذات الوظيفة العسكرية، أو المؤسسات التجارية الاقتصادية عامة، عن حقائق تاريخية تؤيدها المصادر التاريخية الأخرى، فإن آثار المؤسسات ذات الوظيفة الدينية قد ترسم في أذهاننا صورة تاريخية «زائفة» عن ذلك العصر. وربما يكون الانطباع الأول عن ذلك العصر، من خلال تلك الآثار، صورة مجتمع متدين يحكمه سلاطين متدينون، وهو أمر يخالف حقيقة ذلك النظام السياسي الذي قام على مبدأ «الحكم لمن غلب»، والذي كانت الصراعات الدموية نغمته الأساسية، كما أن فترات كثيرة من تاريخه شهدت نوعاً من العلاقة النهبية بين الحكام والمحكومين^(٣٧).

هذا المثال يمكن أن ينطبق على أماكن أخرى في عصور تاريخية أخرى، والأمثلة كثيرة على هذا. بيد أن هذا لا يمكن أن يعد نوعاً من «تزوير التاريخ»، بل ولا يمكن اعتباره تزيفاً لبعض المصادر التاريخية. وإنما يمكن للقراءة المتسارعة للآثار أن تعطي «صورة تاريخية زائفة» عن عصر ما.

فهل يمكن تزوير التاريخ؟

إن الإجابة عندي بالنفي، إذا كان المقصود هو المعنى الأكثر انتشاراً لمصطلح التاريخ وفق ما أشرنا في الصفحات السابقة. وليس معنى هذا أن التاريخ سيظل محصناً ضد التزوير والتزيف، ولكن ما

نقصده هو أن التاريخ، كما حدث، «سيظل موجوداً هناك، حيث يجده من «يبحث» عنه. وربما تكون الميزة الأساسية للتاريخ أنه لا يمكن استهلاكه مرة واحدة أو عدة مرات، وإنما تمكن معاودة «قراءته» بصورة متكررة، لا متناهية، مرات ومرات بحثاً عن الرموز الملهمة أو الأصول، أو الأسس، أو غيرها. فإذا حدث التزوير في واحدة من هذه «القراءات»، فإن ذلك لا يعني نهاية البحث التاريخي، كما أنه لا يعني في الوقت ذاته نهاية القراءات المنحازة، أو المزيفة.

وربما يقوم دليلاً على ذلك، تلك المراجعات التي تتم بشكل مستمر للرواية الصهيونية عن إسرائيل القديمة، من ناحية، وفشل محاولات تغييب التاريخ الفلسطيني أو إسكاته من ناحية أخرى. بل إن أسطورة «الهولوكوست» قد أصبحت ثوباً متعدد الثقوب، وتهدراً بحيث تحاول الصهيونية واليمين الأمريكي إبقائها على قيد الحياة، من خلال ذلك المشروع الذي تزمع الولايات المتحدة الأمريكية تقديمه إلى مجلس الأمن الدولي لـ «تجريم» محاولات التشكيك في الهولوكوست أو إنكارها.

أوليس هذا دليلاً ساطعاً على قوة «التاريخ» الذي يقف مستعصياً على كل محاولات التزوير؟

إن التاريخ ليس ملكية خاصة يمكن التصرف فيها كما يشاء المالك، والتاريخ ليس سلعة قابلة للغش أو التزوير، أو البيع والشراء. ذلك أن التاريخ «يحدث» مرة واحدة حقيقية، ولا يمكن استرجاع ما حدث وتبديله. فالتاريخ ليس تجربة معملية يمكن إعادتها بنفس معادلاتها، أو بعد تغييرها، إذ إن أحداثه تبقى في محطاتها الزمنية تحمل بصمة الإنسان في مسيرته الحضارية على كوكب الأرض، ولا يمكن تزوير أي من هذه الأحداث فضلاً عن تزوير التاريخ كله.

أما ما هو ممكن، ويحدث بالفعل، فهو «الشهادة الزور» حول هذه الأحداث من جانب بعض «المصادر» التاريخية (سواء في كتابات المؤرخين المعاصرين من شهود العيان، أو الآثار والوثائق، أو الدعايات السياسية... وما إلى ذلك). ومن حسن الحظ أن البحث التاريخي لا يعترف بـ «المصدر الثقة»، وإنما يجب إخضاع كل المصادر التاريخية للنقد، والدراسة والتحقيق. ومن ناحية أخرى، فإن «القراءات» المنحازة، والمزيفة (بكسر الياء) للتاريخ تجعل البعض يظنون أن هذا «تزوير للتاريخ» على خلاف الحقيقة. فلو أمكن تزوير التاريخ ذاته لما كانت هناك ضرورة للبحث العلمي في مجال الدراسة التاريخية. وتتمثل المراجعات التي جددت في العقود الأخيرة من القرن العشرين وحتى الآن، في مجال التاريخ العثماني، مثلاً، في عشرات البحوث التي عدلت «القراءة الاستشراقية» للتاريخ العثماني، والتي سادت طوال القرن التاسع عشر والقرن العشرين على أقل تقدير. وقد نجحت هذه المراجعات، أو القراءات الجديدة لسبب بسيط هو أن «التاريخ» هناك سيجده من «يبحثون» عنه. فلو كان قد تم تزويره لما أمكن الخروج بقراءات جديدة مختلفة. ومن ثم، فإن إمكان القراءة، وإعادة القراءة، يظلان قائمين لأن التاريخ الحقيقي يظل موجوداً ولا يمكن تزويره.

خلاصة القول، إذن، إن تزوير التاريخ مستحيل. أما القراءات المنحازة والمزيفة فهي ليست تاريخاً، وإنما هي تزييف للوعي والإدراك، ومن المحزن أن هذه القراءات المنحازة هي التي تنتشر بسهولة بين عامة الناس، لأن القوى السياسية، أو الاقتصادية، التي توظفها تملك أدوات نشرها وفرضها، ولاسيما بين الجماهير التي لا تعرف شيئاً عن تاريخها، أو تعرف عنه النزر اليسير بسبب فقر المناهج الدراسية في المدارس، وفي الجامعات. وهذه هي المشكلة التي نرى آثارها واضحة في البلاد العربية عامة. إن معالجة مشكلات تدريس التاريخ في المدارس والجامعات يمكن أن تحول دون تزييف الوعي بالتاريخ، وتزييف الوعي هو الأشد خطورة، لأن البحث التاريخي سيظل وقفاً على الباحثين.

الهوامش

- 1 عن مشكلة معنى التاريخ لغة واصطلاحاً انظر: السخاوي، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، (تحقيق فرانز روزنتال، ترجمة التعليق دكتور أحمد صالح العلي، بغداد ١٩٦٣ م)، ص ١٤ - ص ١٦، حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج ١ (إسطنبول ١٩٤١ م)، ص ٢٧١ وقد اهتم كل منهما بآراء المؤرخين العرب الأوائل حول موضوع أصل كلمة تاريخ. انظر أيضاً حول هذا الموضوع: قاسم عبده قاسم، فكرة التاريخ عند المسلمين - قراءة في التراث التاريخي العربي (دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة ٢٠٠١ م)، ص ١٣ - ص ٢٢.
- 2 Gawronski, Donald V., History, Meaning and Method, (U.S.A. 1969) p.1; Gordon Child, What Happened in History? (Pelican Books 1972), pp. 3-54
- 3 قاسم عبده قاسم، فكرة التاريخ عند المسلمين، ص ٢٣ و ٢٤.
- 4 هناك الكثير من الأمثلة الدالة على هذه المحاولات الصهيونية، انظر عن ذلك: قاسم عبده قاسم، القراءة الصهيونية للتاريخ - الحروب الصليبية نموذجاً، (كتاب الهلال، العدد ٦٤٩، يناير ٢٠٠٥ م)
- 5 Leon Poliakov, The History of Antisemitism, (transl. from French by: R. Howard, New York 1974; Alan Davies, Antisemitism and the Christian Mind. New York 1969; Olwen Hufton, "What is Religious History Now?", in David Cannadine (ed.), What is History Now? (Palgrave Macmillan 2002), pp 57-80.
- 6 حامد ربيع، دراسات أساسية حول الصهيونية وإسرائيل (سلسلة الثقافة الفلسطينية، دمشق ١٩٧٣ م) ص ١١. هناك كتابات مدهشة قام بها باحثون ومؤرخون يهود لكشف زيف هذه الأساطير وفضح التزوير الصهيوني للتاريخ، انظر: كيث وايتلام، اختلاق إسرائيل القديمة - إسكات التاريخ الفلسطيني (ترجمة الدكتورة سحر الهندي، ومراجعة الدكتور فؤاد زكريا، عالم المعرفة ٢٤٩، سبتمبر ١٩٩٩ م).
- 7 جون روز، أساطير الصهيونية (ترجمة الدكتور قاسم عبده قاسم، مكتبة الشروق الدولية ٢٠٠٤ م) Linda Colley, "What is Imperial History Now? In: David Cannadine, (ed) What is History Now?, Palgrave, Mc Millan 2002, pp.133 - 147.
- 8 عماد بدر الدين أبو غازي، «وثائق الحضارة العربية» في: خالد الكركي (محرر)، التاريخ وتحديات المستقبل - تأملات حضارية (الموسم الثقافي لمؤسسة عبد الحميد شومان - عمان الأردن، ٢٠٠٥)، ص ١ و ٢.
- 9 نفسه، ص ١ و ٢.
- 10 نفسه، ص ٢.
- 11 انظر على سبيل المثال الأوامر التي كان يصدرها سلاطين المماليك في مصر والشام لمنع أهل الذمة من اليهود والنصارى من ارتداء العمائم البيضاء من دون الإشارات الدالة على ديانتهم. قاسم عبده قاسم، أهل الذمة في مصر من الفتح الإسلامي حتى نهاية المماليك - دراسة وثائقية، (دار عين للدراسات والبحوث، ٢٠٠٣ م القاهرة)، ص ٧١ - ص ٧٤.
- 12 نورمان ف. كانتور، التاريخ الوسيط: قصة حضارة - البداية ولانهاية، (ترجمة قاسم عبده قاسم، دار عين للدراسات والبحوث، الطبعة الخامسة ١٩٩٧ م) ج ١، ص ٢٥٤.

- 13 يعتمد كاتب «هبة قنسطنطين على أسطورة القديس سيلفستر St. Sylvester التي أشار إليها جريجوري التوري في كتابه «تاريخ الفرنجة». وتحكي هذه الأسطورة أن البابا عالج الإمبراطور قنسطنطين من مرض الجدازم، ورد قنسطنطين جميله بأن عينه أسقفا على العالم، كما تنازل له عن جميع سلطاته وعن تاجه الإمبراطوري. ورمزا لخضوع الإمبراطور للبابا، قام بمهمة سائس للفرس الذي يركبه البابا. وفي مقابل ذلك التكريم تقول الأسطورة إن البابا أعاد للإمبراطور تاجه. ومغزى هذه القصة ببساطة أن البابا يسمو بسلطته على جميع الملوك والأباطرة في الغرب ومن حقه تعيينهم وعزلهم، انظر: كانتور، التاريخ الوسيط، ج ١، ص ٢٥٤ - ٢٥٦.
- 14 Southerm, R.W., the Making of the Middle Ages, (London 1973), (1) pp. 96-97.
- 15 قاسم عبده قاسم، أهل الذمة في مصر، ص ١٣ - ١٥، ص ١٩٩ - ٢٠٣.
- 16 جون روز، أساطير الصهيونية (ترجمة قاسم عبده قاسم، مكتبة الشروق الدولية القاهرة ٢٠٠٦ م)، ص ٢٣ - ٢٤.
- 17 نفسه، ص ٢٤.
- 18 قاسم عبده قاسم، في تطور الفكر التاريخي (دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ٢٠٠٤ م)، ص ١٨٩ - ١٩١.
- 19 فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر (ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٣ م).
- 20 قاسم عبده قاسم، في تطور الفكر التاريخي، ص ١٩٠ - ١٩١.
- 21 عنوان مقال كتبه دانيال بايب في مجلة National Review
- "The Muslims are Coming ! The Muslims are Coming" November 19, 1990, pp.:231
- 22 Edward Said , Covering Islam (New yor; : Pantheon 1981) p. 136.
- 23 جون ل. أسبوزيتو، التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة؟ (ترجمة قاسم عبده قاسم، دار الشروق، ٢٠٠٢ م) ص ٢٩١ - ٣٩٣، حيث يناقش موضوع صدام الحضارات من وجهة نظر الغرب والإسلام بتفصيل شديد.
- 24 Bernard Lewis , " The Roots of Muslim Rage " Atlantic Monthly, September 1990.
- 25 Ibid , pp.2-ff
- 26 Lewis, " Roots of Muslim Rage, " pp. 56-60.
- 27 Samuel P.Huntington, " The Clash of Civilizations ", Foreign Affairs 72, no.3 (Summer 1993).
- 28 Ibid , pp. : 22,39 .
- 29 Ibid,p.26.
- 30 أسبوزيتو، التهديد الإسلامي، ص ٣١٢ - ٣١٨.
- 31 Huntington , "Clash of Civilizations " ,pp.45? 48 .
- 32 Samuel P. Huntington , the Clash of Civilization and the Remaking of World Order (New York : Simon and Schuster,1997), pp.77,p.258 .
- انظر الترجمة العربية بعنوان:
- صامويل هنتجتون، صدام الحضارات - إعادة صنع النظام العالمي (ترجمة: طلعت الشايب، دار سطور، القاهرة ١٩٩٨، الطبعة الثانية)
- 33 جون روز، أساطير اليهود الصهيونية، ص ٣٩.

- 34 نفسه، ص ٤٢ .
- 35 في مقال بعنوان:
- Deconstructing the Wall of Jericho " , in Ha'aretz Magazine 29 October, 1999, pp 6-8 "
- 36 عن هذا الموضوع انظر:
- Finkelstein and Silberman, the Bible Unearthed: Archaeology's New Vision of Ancient Israel and the Origin of its Sacred Texts, (2002).
- 37 لمزيد من التفاصيل عن هذا العصر، انظر: قاسم عبده قاسم، عصر سلاطين المماليك، التاريخ السياسي والاجتماعي (دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى ١٩٩٨م).